

أثر المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية على أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسات سابقة

The Influence of Accounting and non-Accounting Variables on The Iraq Stock Exchange Performance: Literature Review

دليسليم علي

Diler Saleem Ali

Accepted

قبول البحث

2023/8/17

Revised

مراجعة البحث

2023 /8/7

Received

استلام البحث

2023 /7/18

DOI: <https://doi.org/10.31559/GJEB2023.13.4.3>



This file is licensed under a [Creative Commons Attribution 4.0 International](#)



أثر المتغيرات المحاسبية وغير المحاسبية على أداء سوق العراق للأوراق المالية: دراسات سابقة

The Influence of Accounting and non-Accounting Variables on The Iraq Stock Exchange Performance: Literature Review

دليسليم علي

Diler Saleem Ali

قسم المحاسبة- كلية الإدارة والاقتصاد- جامعة دهوك- إقليم كردستان- العراق

Department of Accounting, College of Administration and Economics University of Duhok, Kurdistan Region, Iraq
diler.ali@uod.ac

الملخص:

الأهداف: تهدف الدراسة إلى معرفة تأثير بعض هذه المحددات المحاسبية والمالية والاقتصادية على السوق المالي في العراق كدراسة حالة للفترة الممتدة (2011-2023).

المنهجية: إن منهجية المستخدمة هي منهجية منظمة لمراجعة وتوليف الأدبيات القائمة على موضوع محدد بشكل مهني بدأ من (تعريف سؤال واستراتيجية البحث، معايير الشمول والاقتضاء، معايير الفرز والاختيار مع التركيب والتحليل)، بحيث استعرضت هذه الدراسة عدد من الدراسات التي حاولت من معرفة دور وأثر بعض المحددات المحاسبية وغير المحاسبية على السوق المالي في العراق، وخاصة بعد التأكيد من دور وتأثير بعض هذه المحددات على السوق المالي في العراق على الرغم من حداثة إنشاء السوق وعمرها القصير مقارنة مع بعض الأسواق المالية الأخرى في الشرق الأوسط.

النتائج: تظهر نتائج المراجعة للدراسات بعدم وجود إتجاه ثابت في تأثير المحددات المحاسبية على أداء وتطور مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية وبذلك لم تكن العلاقة حاسمة بين هذه المتغيرات وأداء السوق من ناحية، مع عدم وجود نتائج متفقة عليها أيضاً في تأثير المحددات غير المحاسبية كالمالية والاقتصادية والسياسية على أداء وتطور مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية.

الخلاصة: تقترح الدراسة على الباحثين للعمل على إكتشاف بشكل أوسع لمعرفة أثر محددات سوق العراق للأوراق المالية. لذلك حاولت هذه الدراسة إلى المساهمة في الجانب النظري من خلال معرفة محددات السوق المالي في العراق لتوفير المعلومات الضرورية لإدارة السوق لمعرفة ومعالجة المحددات وجعل السوق تعمل بكفاءة وفعالية أكبر. وكذلك تقترح الدراسة بأن يكون هناك استمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل اهتمام أكثر من قبل الباحثين والاكاديميين من أجل معرفة أهم هذه المحددات لسوق العراق للأوراق المالية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات المحاسبية؛ المتغيرات الاقتصادية؛ الأسواق المالية؛ العراق.

Abstract:

Objectives: The study aimed to identify the impact of some of these accounting, financial, and economic determinants on the Iraqi financial market as a case study for the period (2011-2023).

Methods: The methodology used is a systematic methodology for reviewing and synthesizing the literature on a specific topic that began with (defining the research question and strategy, inclusion and exclusion criteria, and sorting and selection criteria with synthesis and analysis). This study reviewed several studies that attempted to identify the role of some accounting and non-accounting determinants on the Iraq stock exchange, especially after ensuring the impact of some of these determinants on the Iraq stock exchange despite the recent establishment of the market and its short life compared to some other financial markets in the Middle East.

Results: The results of the review of the studies show no constant trend in the impact of accounting determinants on the performance and development of the Iraq stock exchange indicators. Thus, the relationship between these variables and the market performance was not decisive, with no agreed results on the impact of non-accounting determinants such as financial, economic, and political on the performance and development of these market indicators, so there is an opportunity for researchers to work on broader discovery to know the impact of the determinants of the Iraq stock exchange.

Conclusions: The study suggests that researchers should work to explore more widely to know the impact of the determinants of the Iraqi stock market. Therefore, this study tried to contribute to the theoretical aspect by knowing the determinants of the Iraqi financial market to provide the necessary information for market management to know and address the determinants and make the market work more efficiently and effectively. The study also suggests that there should be continuity in research and study of this relationship in the future and that it should be of greater interest to researchers and academics in order to know the most important of these determinants for the Iraqi stock market.

Keywords: Accounting Variable; Financial Variable; Economic Variable; Stock Market; Iraq.

المقدمة:

عادة تواجه أسعار الأسهم في الأسواق المالية تغيرات واسعة مما يتطلب تحليل ودراسة من خلال وضع النماذج المناسبة لتفسير هذه التقلبات بشكل تطبيقي وعملي لغرض معرفة المحددات لهذه الأسواق سواء المحاسبية أو المالية أو الاقتصادية أو غيرها، ولتحديد تفسير لهذه التغيرات في أسعار الأسهم والتي عادة تعبر عن الحركة العامة للسوق والاقتصاد المحلي، والمرتبطة أساساً بالتغييرات والتوقعات المرتبطة بالاتجاه العام للاقتصاد أو بالتطورات السياسية الأقليمية أو العالمية. تأتي أهمية السوق المالي من كونها أحد ركائز الأساسية في النظام المالي للاقتصاديات الحديثة وتقلبات السوق يكون غير مشجع للمستثمرين لكونها تخلق إنعدام الثقة في التعاملات المالية والاقتصادية (التلباني والدوب، 2020)، ولا سيما للدور الذي تلعبه هذه الأسواق من تجميع المدخلات المحلية وتحويلها إلى القنوات والوحدات الاستثمارية لخلق الاموال وتوفير فرص عمل جديدة ومن ثم دعم الاقتصاد المحلي من خلال توفير بيئة مناسبة وجاذبة للاستثمارات ومن ثم تحقيق الرفاهية الاقتصادية، ولذلك فإن استقرار تطوير مؤشرات وأداء الأسواق المالية بمثابة معيار لتحقيق النجاح في السياسات الاقتصادية للدولة وتنشيط الاقتصاد من خلال تحقيق استقرار العوامل الاقتصادية والسياسية.

ركزت هذه الدراسة على مراجعة للدراسات التي بحثت عن علاقة وأثر بعض العوامل والمتغيرات المحاسبية والمالية والاقتصادية والسياسية على سوق العراق للأوراق المالية لعدم وضوح الرؤية حتى الآن في اتجاه هذه المحددات عليها، وقد يرجع ذلك لعدم توفير اقتصاد فعلي إلا بعد سنة (2003) وذلك بعد البدء باستقبال الاستثمارات الأجنبية وتأسيس سوق العراق للأوراق المالية بشكل مستقل عن السلطات المالية وتحقيق استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي بتفعيل السياسات النقدية والمالية مع تحقيق استقرار سياسي وأمني نسي بعد تفعيل الأنظمة التشريعية والقانونية والقضائية (Asaad b 2014) إلا أنه ما زالت تعاني الاقتصادي العراقي من بعض العراقيل والصعوبات ومنها الاعتماد فقط على واردات النفط وعدم القدرة على تقليل الروتين والفساد والإرهاب. على الرغم من هذه الصعوبات والتحديات التي تواجهه الاقتصاد المحلي والسوق المالي في العراق إلا أن هناك الكثير من الدراسات التي تطرقت إلى محددات السوق المالي.

قسمت هذه الدراسة بعد المقدمة على أربعة أجزاء، حيث تتضمن الجزء الأول على منهجية الدراسة، بينما يتضمن الجزء الثاني على الدراسات السابقة حول المحددات المحاسبية وغير المحاسبية، فيما يشمل الجزء الثالث والأخير على مجموعة من الاستنتاجات والمقترنات.

منهجية الدراسة:**هدف الدراسة:**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة تأثير بعض هذه المحددات المحاسبية والمالية والاقتصادية على السوق المالي في العراق كدراسة حالة للفترة الممتدة (2023-2011).

نطاق وعينة الدراسة:

إن سبب اختيار سوق العراق للأوراق المالية يرجع إلى الحالة الخاصة التي يتميز بها العراق عن باقي الدول العربية من ناحية حداة السوق المالي فيها واستقبال تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب تقارير الاستثمار العالمي. تم اعتماد العراق كعينة الدراسة للفترة الممتدة (2011-2022) حول المحددات المحاسبية والمالية والاقتصادية والسياسية وغيرها.

محددات الدراسة:

إن لهذه الدراسة بعض المحددات منها اقتصار الدراسة على الفترة الممتدة (2011-2022)، وتركيز الدراسة المحددات العامة على السوق المالي وبدون الدخول إلى التفاصيل الدقيقة، وشملت الدراسة على البحوث التطبيقية فقط وبدون التطرق على البحوث الوصفية لمعرفة أسباب صغر حجم السوق وضعف التداول وقلة السيولة، مع استخدام المنهج السردي لبعض الدراسات السابقة حول محددات سوق العراق للأوراق المالية.

مراحل تطور سوق العراق للأوراق المالية:

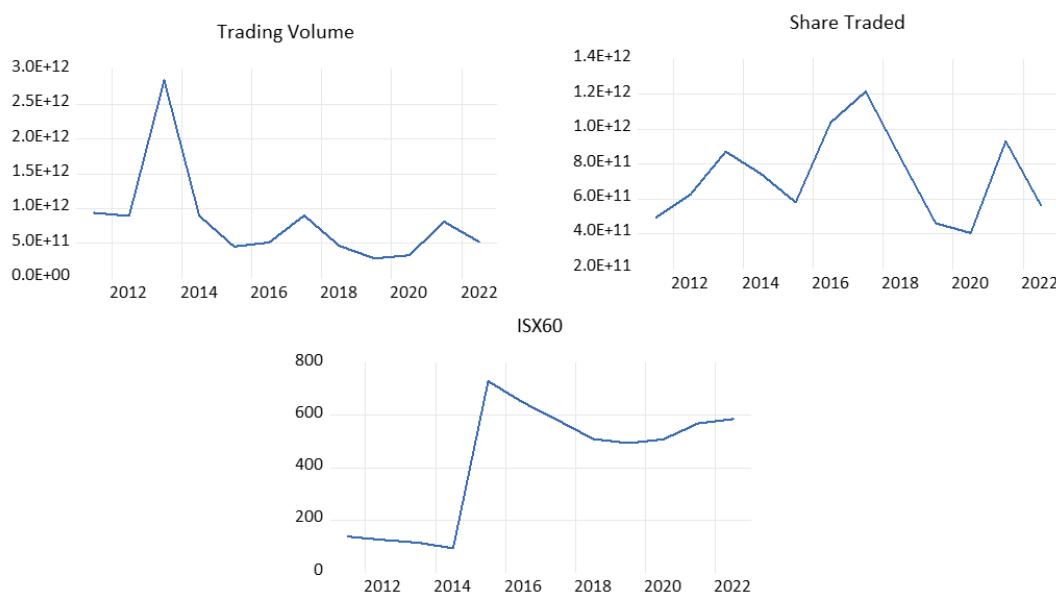
بدأ العراق بتأسيس سوق الأوراق المالية خلال فترة الحكومة الوطنية في العام (1921). بينما تم إصدار قانون التبادل التجاري في العام (1936). ثم تم إصدار قانون التجارة في العام (1943) والذي لم يكن مفهوماً ومعروفة حتى صدور القانون رقم (24) لعام (1991) المعروف بسوق بغداد للأوراق المالية التي استمرت حتى العام (2003). بعدها قررت السلطة المؤقتة للتحالف بقرار (74) لعام (2004) بإلغاء القانون السابق وإنشاء هيئة الأوراق المالية العراقية التي تتمتع بالسلطة للإشراف والتحكم على حركة تأسيس الشركات وتداول أوراقها المالية، والسيطرة على نشاط التداول في السوق النظامي وغير النظامي للأوراق المالية (باش والقرشي، 2017). وإن إنشاء سوق العراق للأوراق المالية تمثل مؤسسة ذات نفع عام لا تستهدف الربح في أعمالها وذات تمويل ذاتي ويتوى إدارتها مجلس المحافظين يتضمن مختلف الشرائح الاقتصادية في الدولة، حيث باشرت أول جلسة تداول في (24/6/2004) ضمن هيكلة الاقتصاد العراقي والتوجه نحو السوق الحر، بحيث بلغ عدد الشركات المسجلة في أول جلسة (15) شركة مساهمة فقط بعضها كان مدرجًا في سوق

بغداد للأوراق المالية المنحل (Asaad, 2014a). بالإضافة إلى ذلك، أصبح سوق العراق للأوراق المالية عضواً في الإتحاد الأوروبي الآسيوي للأسواق المالية (FEAS) في عام (2005)، ومن ثم فتح الباب لغير العراقيين بالتداول في الأسهم عن طريق البيع والشراء في عام (2007) (Marane, 2022). حيث كان التداول في سوق العراق للأوراق المالية حوالي (89%) من مجموع (103) سهماً بما يعادل (92) سهم المدرجة خلال (236) جلسات تداول في عام (2022) وفقاً لتقارير سوق العراق للأوراق المالية في عام (2022) باستخدام التداول الإلكتروني منذ نيسان (2009) والذي تم توفيرها من قبل تقنيات NASDAQ لكل خمسة أيام في الأسبوع، هذا يعني أنه لا يزال هناك فجوة كبيرة بين عدد الأسهم المدرجة وعدد الأسهم المتداولة، كما تم إيقاف تداول (3) سهماً للشركات المدرجة، بينما تم تداول حصة سوق العراق للأوراق المالية حوالي (564) مليار سهم، كانت القيمة المتداولة حوالي (360) مليون دولار أمريكي مع عدة صفقات تقدر بحوالي (135597) صفقة، وأغلق مؤشر سعر الأسهم المتداولة عند (585) نقطة. تشير جميع الإحصائيات إلى تقدم وتحسين في سوق العراق للأوراق المالية مقارنة بالفترة السابقة، خاصة قبل فترة الحجر الصحي الناتجة لجائحة كوفيد في عام (2019) بسبب زيادة عدد الأسهم المتداولة وقيمة الأسهم المتداولة ومؤشر سعر السوق، يوضح شكل (1) التغيرات في مؤشرات التداول لسوق، في المقابل يوضح جدول (1) أكبر تراجع للمؤشر العام كان في العام (2014) وبمجموع نقاط (92) فقط. والاعتماد على السابق يلاحظ بأن سوق العراق للأوراق المالية يواجه الكثير من التقلبات العالية ويعاني من نقص السيولة وهناك ضعف في التداول وقد يرجع ذلك إلى أن السوق ما زال سوقاً حديثاً وغير ناضجة نسبياً مثل العديد من الأسواق للأوراق المالية الأخرى في هذه المرحلة من التطور، أو قد تكون بسبب الظروف السياسية غير المستقرة والمراحل الصعبة التي واجهت الاقتصاد الوطني بسبب الأنشطة الإرهابية والوضع الأمني المتذبذب ومن ثم لتبأ مرحلة الصعود في تسجيل الأرقام القياسية خلال الفترة (2015-2022) بعد الاستقرار النسبي الذي شهدته العراق.

جدول (1): مؤشرات التداول الرئيسية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2022)

مؤشر السوق	عدد الأسهم المتداولة	حجم التداول	السنة
136.3	492,371,557,351	941,198,207,505	2011
124.14	625,639,963,322	893,825,279,307	2012
113.15	871,182,103,309	2,840,220,313,948	2013
92	743,852,399,937	898,315,988,958	2014
730.56	579,640,287,333	456,179,755,871	2015
649.48	1,038,229,751,662	515,956,944,318	2016
580.54	1,215,082,161,610	900,154,220,191	2017
510.12	832,630,977,024	466,476,989,349	2018
493.76	460,097,146,400	284,914,117,424	2019
508.03	403,315,836,085	330,385,118,079	2020
569.2	930,579,155,346	812,698,567,867	2021
585.950	564,921,572,564	521,518,741,894	2022

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2022).



شكل (1): حركة مؤشرات التداول الرئيسية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2022)

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2022).

الدراسات السابقة:

أثبتت الدراسات بأن هناك العديد من العوامل المؤثرة على السوق المالي في العراق، إلا أنه ليس هناك تجانس أو توافق بين نتائج هذه الدراسات، ولذلك حددت هذه الدراسة مجموعة من المتغيرات والعوامل المحاسبية وغير المحاسبية منها المالية والاقتصادية والسياسية التي تتأثر على سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2011-2023) وكالآتي:

المتغيرات المحاسبية وسوق العراق للأوراق المالية:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات المحاسبية التي تؤثر على تطور مؤشرات الأسواق المالية سواء داخلية أو خارجية كمعايير المحاسبة، المحاسبة الإبداعية، الإبلاغ المالي، إدارة الأرباح، رأس المال العامل، التدفق النقدي، التقارير الاستدامة، الإفصاح غير المالي، محاسبة القيمة العادلة، هيكل الملكية، التحفظ المحاسبى، ربحية السهم، ملكية الأسهم، المبيعات، القيمة الدفترية للسهم، حجم الشركة، القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم، سعر السهم إلى العائد، معدل سعر السهم السنوي، العائد على الموجودات، حجم الشركة، حجم التداول.

- هدفت الدراسة لمرياني (2011) إلى بيان طبيعة العلاقة بين المتغيرات المحاسبية وحجم التداول في القيمة السوقية لأسهم الشركات، ويكون عينة الدراسة من (55) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية في سبعة قطاعات للفترة الممتدة (2004-2005)، حيث تم قياس المتغيرات المحاسبية كالمتغير المستقل (القيمة الدفترية للسهم، العائد على السهم إلى العائد، معدل سعر السهم السنوي، العائد على حقوق الملكية، العائد على الموجودات، حجم الشركة، حجم التداول)، بينما تم قياس القيمة السوقية للسهم كالمتغير المعتمد (سعر الإغلاق)، تم استخدام البرنامج الإحصائي (Minitab) لتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، وتم استخدام اختبارات T ، F ، W - D ، F ، T ، F ، W ، الانحدار المتدرج، وتوصلت الدراسة أن هناك علاقة معنوية بين المتغيرات المحاسبية وحجم التداول لأسهم الشركات، وأن هذه العلاقة كان ذات تأثير معنوي وقوى في القيمة السوقية لهذه الأسهم، واقتصرت الدراسة بزيادة نوعية وحجم الإفصاح المالي في التقارير المالية مع زيادةوعي المستثمرين وإهتمامهم بالمؤشرات المالية، واهتمام أكثر بالبحوث التي تتم على السوق المالية.

- فيما درس كل من محمد وأحمد (2014) دور المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة عمل سوق العراق للأوراق المالية، من خلال الاستبيان الموزع على مجموعة من مراقبى الحسابات والمحاسبين القانونيين بالأعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية وذلك لغرض وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالأعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، ومنها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية بالأعتماد على مقياس ليكار特 الخمسى في تصميم استمارنة الاستبانة، وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام بالتطبيق السليم للمبادئ والمعايير المحاسبية يعد خطوة هامة في ترشيد الأداء المحاسبي، وأيضاً استخدام المبادئ والمعايير المحاسبية يساهم في رفع كفاءة السوق المالي وتطورها، ويشير أن المعايير المحاسبية له أثر في الأسواق المالية من خلال ت توفير المعلومات اللازمة لتحقيق الكفاءة وتنشيط المطلوب للأسوق المالية، واقتصرت الدراسة قيام إدارة سوق العراق للأوراق المالية بزيادة الجهد من خلال التعاون بين مراقبى الحسابات والمنظمات المسؤولة بالمهنية المحاسبية لرفع كفاءة سوق العراق للأوراق المالية من خلال المعايير المحاسبية الدولية.

- بينما الساعدي (2014) حاول معرفة أثر التدفقات النقدية على القيمة السوقية لعينة مكونة من (63) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2006 - 2010)، وتم قياس المتغير المستقل بنسبة صافي التدفقات النقدية إلى (عدد الأسهم، الالتزامات قصيرة الأجل، حقوق الملكية، المبيعات)، بينما تم قياس المتغير المعتمد بالقيمة السوقية (سعر الإغلاق السنوي لسعر السهم) في سوق العراق للأوراق المالية، وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالأعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (STATA)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار معامل الارتباط والانحدار الخطى المتعدد وأنموذج التأشير الثابت لاختبار العينة، وتوصلت الدراسة إلى أن ليس هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين صافي التدفقات النقدية والمقياساتها المختلفة مع القيمة السوقية، وهذا يدل على أن المستثمر لا يأخذ بنظر الاعتبار قائمة التدفقات النقدية عند اتخاذ القرارات الاستثمارية لذلك من الضروري توجيه المستثمرين وزيادة وعيهم بقائمة التدفقات النقدية بصورة أوسع.

- في حين قام قام (Yaba et al, 2020) بمعرفة أثر أبعاد التدقيق الاستراتيجي في الحد من حالات الاحتيال المالي للشركات المساهمة في إقليم كورستان-العراق، ويكون مجتمع الدراسة (14) شركة مدرجة في دائرة تسجيل الشركات للفترة الممتدة (2019)، من خلال توزيع استبيان على (85) شخصاً، بينهم (3) رئيس مجلس الإدارة و(12) المدير التنفيذي و(25) مدير الأقسام والفروع و (14) المدير المالي و (13) مدير التدقيق الداخلي و (18) مراقبى الحسابات (المدققين الخارجيين)، وتم تحليل الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية وذلك لغرض وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها من خلال مقياس (Likert) الخمسى وبالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري واختبار T لوصف المتغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة أن أبعاد التدقيق الاستراتيجي تؤثر في الحد من حالات الاحتيال في الشركات المساهمة في إقليم كورستان، واقتصرت الدراسة على أن تعمل هذه الشركات على توظيف التدقيق الاستراتيجي في أنشطتها لتجنب مخاطر الاحتيال وذلك وفق المؤشرات النتصلة بكل بعد من أبعاد التدقيق الاستراتيجي لدى تلك الشركات.

- قام (Nour et al., 2016) إلى إظهار القصور في المعايير المحاسبية وتأثيرها في خلق الازمات والاهيارات المالية من خلال توزيع استبيان على (220) عينة من الأكاديميين من حملة الشهادات العليا، وأعيد منها (220) استبياناً، إما الاستثمارات المقبولة والصالحة للاستخدام (210) للفترة الممتدة (2015). حيث تم قياس قصور في المعايير المحاسبية كمتغير المستقل، بينما تم الازمات والاهيارات المالية كمتغير المعتمد، وتم تحليل الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية وذلك لغرض وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف والنسبة المئوية واختبار مقياس (Likert) الخمسى، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج وأهمها أن القصور في المعايير يساهم بشكل من الأشكال في خلق أو تفاقم الاهيارات والأزمات المالية وأن لم يكن السبب الرئيسي، واقتصرت الدراسة على ضرورة قيام ديوان الرقابة المالية وجمعية المحاسبين والمدققين في إقليم كوردستان العراق بتنظيم عمل المحاسبين والمراقبين للحسابات من خلال تطوير تشريعات المتعلقة بالمهنة.
- في حين قام عيسى وأخرون (2017) بتحليل دور الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية وتأثيرها على كفاءة سوق الأوراق المالية من خلال وجهة نظر مراقبى الحسابات، من خلال توزيع استبيان على (57) من مراقبى الحسابات في إقليم كوردستان العراق بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وأعيد منها (54) استبياناً، إما الاستثمارات المقبولة والصالحة للاستخدام (52)، وتم تحليل الدراسة باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية وذلك لغرض وصف وتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، كما تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف المتغيرات الدراسية، وتوصلت الدراسات أن الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية لها دور كبير على كفاءة السوق المالي وجهة نظر مراقبى الحسابات، وتقترن الدراسة على الشركات واهتمامها من الضروري التزام بالمستوى الأفصاح للتقارير المالية لاجل حصول على سوق مالي كفوء ونشط في المستقبل.
- إن درسة الإمام (2018) سعت إلى معرفة تأثير وقياس العلاقة بين مؤشرات الربحية وبين أسعار الأسهم، ويكون مجتمع الدراسة من مجموعة من المصارف والشركات الصناعية (20) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2009 - 2014)، وتم قياس مؤشرات الربحية كمتغير مستقل (معدل العائد على الموجودات، معدل العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم الواحد، نسبة السعر للربح)، بينما تم قياس الأسعار السوقية للأسهم (سعر الإغلاق السنوي) في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير المعتمد، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والمالية لاختبار فرضيات الدراسة منها اختبار تحليل الارتباط واستخدام نموذج الانحدار الخطى المتعدد وأنموذج اختبار ليفين، وتوصلت الدراسة إلى أن لكل من العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد ونسبة السعر إلى ربحية السهم كان لها تأثير معنوى على اسعار الأسهم بينما معدل العائد على الموجودات لم يكن لها تأثيراً معنوى، واقتصرت الدراسة على ضرورة تركيز المستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية على الشركات التي تتمتع بمؤشرات ربحية جيدة منها العائد على حقوق الملكية وربحية السهم الواحد ونسبة السعر إلى الربح.
- حاول وهاب وأخرون (2019) معرفة تأثير التطبيق الإلزامي للمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي في البيئة العراقية من خلال اختبار تأثير تطبيق تلك المعايير في العوائد السوقية للأسهم وفي القرارات الاقتصادية للمستثمرين لعينة مكونة من (11) مصرف من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لفترة ثلاثة سنوات قبل تطبيق المعايير (2011-2013) وثلاث سنوات بعد تطبيق المعايير (2016-2018)، تم قياس المتغيرات الدراسية بشكل كي بالاعتماد على النماذج التي طورتها الدراسات ذات العلاقة، واستخدمت هذه الدراسة متغيرات الرقابة وهي (حجم المصرف، الرافعة المالية، العائد على الموجودات والعائد على حقوق الملكية)، وتم استخدام مجموعة من الأساليب الإحصائية مثل اختبار التوزيع الطبيعي ومصفوفة الارتباطات وفحص التدخل الخطى والانحراف المتعدد بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لتطبيق المعايير في العوائد السوقية للأسهم ولا في قرارات المستثمرين الاقتصادية، اقتصرت الدراسة بضرورة تثقيف المتعاملين في السوق المالية بأهمية تطبيق المعايير الدولية والإسراع في تطبيق هذه المعايير في باقي قطاعات سوق العراق للأوراق المالية مع مراجعة التعليمات المحلية غير المتفقة مع المعايير الدولية.
- قام علي (2019) بدراسة مدى تأثير إدارة الأرباح في القيمة السوقية للأسهم ويكون عينة الدراسة من (3) من المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2008-2011)، تم قياس إدارة الأرباح كمتغير مستقل (نموذج Miller, 2009) لقياس العلاقة بين التغير في رأس المال العامل إلى التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد، تم الاعتماد على منهج الاستقرائي والاستنباطي لتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها الانحدار البسيط، اختبار تحليل الارتباط، وتوصلت الدراسة إلى أن تبني إدارة الوحدات الاقتصادية لسياسة إدارة الأرباح له تأثير على أسعار الأسهم المتداولة في سوق العراق للأوراق المالية، تبيّنت من هذه النتائج أن هناك وجود تأثير لإدارة الأرباح على القيمة السوقية للأسهم، واقتصرت الدراسة اعتماد القيمة السوقية كمؤشر لأداء الوحدة ككل وضرورة الأخذ بنظر الاعتبار المؤشرات الخارجية عليها وأهمها إدارة الأرباح وحجم التداول والظروف السياسية.
- قام (Al-Dulaimi et al., 2020) بدراسة أثر التقارير الاستدامة على الربحية في سوق العراق للأوراق المالية ودور الشفافية كمتغير وسيط، ويكون عينة الدراسة من (25) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2014 - 2017)، وقد تم تحليل عينة الدراسة لتقييم مستوى

إفصاح تلك الشركات عن تقارير الاستدامة من خلال التقارير السنوية عن أنشطة مجلس الإدارة، وتم استخدام البيانات الثانوية بالاعتماد على التقارير السنوية لتلك الشركات، كما تم استخدام نموذج الانحدار باستخدام السلاسل الزمنية المقطعة لتقدير التأثير الثابت والعشوائي، بالإضافة إلى تحليل الانحدار العادي بطريقة المربعات الصغرى، وقد تم تحليل (167) مؤشر للإفصاح في ثلاثة أبعاد اقتصادية واجتماعية وبينية كمتغير مستقل، وتم استخراج تصنيف المسؤولية الاجتماعية لكل شركة لتحديد مستوى إفصاحها، وتم قياس ربحية الشركة كمتغير المعتمد من خلال العائد على الموجودات (ROA)، بينما تم قياس الشفافية كمتغير وسيط (الإفصاح عن هيكل الملكية، الإفصاح عن المعلومات المالية وغير المالية، الإفصاح عن مجلس الإدارة)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ذات دالة إحصائية بين مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومعايير الأداء المالي للشركات، علامة على ذلك، تؤكد النتائج على زيادة ثقة المستثمرين الأفراد للاستثمار في الشركات ذات الجودة القوية، وهذه النتيجة تقدم أدلة جديدة في الأدب ولصانع السياسات للنظر في إعتماد الشفافية.

- ناقش كل من راضي وأحمد (2020) الإفصاح غير المالي وانعكاسه على القيمة السوقية عينة الدراسة يتكون من (13) مصرفًا من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2018)، تم قياس الإفصاح غير المالي (مؤشر قياس مستوى الإفصاح من خلال 13 فقرة وتتضمن كل فقرة على عدة فقرات فرعية مجموعها 67 فقرة) كمتغير مستقل، أما القيمة السوقية كمتغير المعتمد (معدل سعر السهم لسهم = حجم التداول السنوي للمصرف / عدد الأسهم المتداولة)، وتم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS.23, Excel) لاختبار فرضيات الدراسة، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الارتباط والاثر وتحليل الانحدار، توصلت الدراسة بعدم وجود علاقة ارتباط وأثر معنوي للإفصاح غير المالي على القيمة السوقية، واقتربت الدراسة على الجهات المعنية في المصارف بالتعرف على أهمية الإفصاح غير المالي للجهات الخارجية المستفيدة.
- ركز دراسة (Abdul Rahma et al., 2021) على معرفة أثر استخدام محاسبة القيمة العادلة في تنشيط السوق وزيادة كفاءته من خلال تحليل آراء عدد من محللي ومستخدمي المعلومات المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، وقد قدم الدراسة إطاراً معرفياً لمفهوم القيمة العادلة وأهميتها في السوق المالي بالإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من خلال استimation استبيان معددة مسبقاً، اذ تم توزيع (105) استبياناً لعينة عشوائية ضمنت مجموعة من المختصين في جوانب التحليل المالي والاستثمار، وكان المرجع (86) استبياناً صالحة للاستخدام، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS20)، منها المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لوصف المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها إن استخدام محاسبة القيمة العادلة في القياس المحاسبي يساعد مستخدمي المعلومات المالية على اتخاذ قرارات أفضل، وأن هناك علاقة بين استخدام محاسبة القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وزيادة القيمة في رأس المال السوق، وكذلك هناك علاقة ارتباط معنوية بين استخدام القيمة العادلة من قبل الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وزيادة عدد وقيم أوامر البيع والشراء.

- قام (Aljawaheri et al., 2021) بدراسة أثر الاعلاف نتيجة جائحة كوفيد 19 والتلاعب بالأرباح على حساسية سوق لأسهم الشركات بالاعتماد على المنهج الكمي لتحليل البيانات المالية المكونة من (87) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2018 - 2020)، تم قياس التلاعب بالأرباح كمتغير مستقل من خلال المستحقات (ربحية السهم، التدفقات النقدية لكل السهم، القيمة الدفترية)، بينما تم قياس كوفيد 19 كمتغير وهي (يعطي 1 لاغلاق ما بعد كوفيد 19 و 0 لتأمين ما قبل كوفيد 19)، أما سعر السهم كمتغير المعتمد (متوسط سعر السهم)، تم استخدام نموذج ميلر 2007 (صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية والتغيير في رأس المال العامل)، ونموذج (Ohlson, 1995) لقياس التدفقات النقدي التشغيلي للفرق بين الربح التشغيلي وإجمالي الدعم المدينون، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لاختبار فرضيات الدراسة منها اختبار تحليل معامل الارتباط واستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات تمارس التلاعب بالأرباح وذلك للحفاظ على الأرباح خلال عقبة زمنية، مما يعني التأثير السلبي للتلاعب بالأرباح على ملائمة قيمة جميع مقاييس الأرباح، وأيضاً يؤثر التلاعب بالأرباح سلباً على سلوك المستثمرين في السوق المالي وبشكل أساسي على التقارير المالية، وتشير النتائج على انخفاض أهمية التقارير المالية بسبب تفشي فيروس كوفيد 19 والإهيار الاقتصادي الناتج عن ذلك، وتعكس هذه النتائج تأثيراً سلبياً طويلاً على سلوك المستثمرين وكذلك موثوقية البيانات المالية.

- أوضح كاظم ومحمود (2021) نوع العلاقة بين مكونات هيكل الملكية والقيمة السوقية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي (IFRS) في عينة تتكون من (11) مصرف من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة قبل تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي (2010-2014) وبعد تطبيق المعايير الإبلاغ المالي الدولي (2015-2019)، تم قياس المتغير المستقل هيكل الملكية من خلال (المملكة المؤسسية، كبار المساهمين، الملكية الإدارية)، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد (إجمالي الأسهم في سعر السهم)، واستخدمت هذه الدراسة متغيرات الرقابة وهي (حجم المصرف، العائد على الموجودات، الشركة، السنة)، وتم استخدام التحليل الوصفي والاستنباطي كالانحدار الخطي المتعدد بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews9)، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين هيكل الملكية والقيمة السوقية للأسهم تختلف باختلاف مكونات هيكل الملكية، وبينت أيضاً عن وجود علاقة عكسية بين نسبة الملكية الإدارية والقيمة السوقية للأسهم قبل وبعد تطبيق معايير الإبلاغ المالي، وأيضاً توصلت الدراسة

- إلى أن تطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي لها تأثير على العلاقة بين نسبة كبار المساهمين والقيمة السوقية للأسهم، اقتربت الدراسة بضرورة اهتمام كل من سوق العراق للأوراق المالية ومجالس الإدارة في الشركات الالتزام بتطبيق معايير الإبلاغ المالي الدولي بشكل كامل بدلًا من التطبيق التدريجي.
- بالإضافة على ذلك، حاول خضير وعبد (2022) بمعرفة تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة السوقية للمصارف، ويكون عينة الدراسة من أربعة مصارف تجارية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة المتعددة (2017 - 2021)، وتم قياس التحفظ المحاسبي باستخدام نموذج بيان وبيفار عن طريق دراسة العلاقة بين القيمة الدفترية والقيمة السوقية لصافي الموجودات وقياس القيمة السوقية باستخدام نموذج سعر الإغلاق الأسهوم في نهاية السنة، وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، مثل استخدام المتوسط الحسابي ومعامل الارتباط بيرسون لقياس مستوى العلاقة بين متغيرات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة منها هو وجود علاقة تأثير مستوى التحفظ المحاسبي المستخدم في التقارير المالية للمصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية على القيمة السوقية للمصارف، اقتربت الدراسة على إدارة المصارف الاستثمار بممارسة التحفظ المحاسبي لوجود علاقة بين التحفظ المحاسبي والقيمة السوقية.
 - درس مهدي والأمام (2022) تأثير ملكية الأسهوم على أسعار أسهوم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية ويكون عينة الدراسة من (20) شركة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة المتعددة (2012 - 2020)، وتم قياس ملكية الأسهوم كمتغير مستقل (ملكية المساهمين العراقيين وملكية المساهمين الأجانب)، بينما تم قياس أسعار أسهوم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير المعتمد، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار التوزيع الطبيعي واختبار تحليل الارتباط واستخدام معامل الارتباط بيرسون، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة عكسية ضعيفة بين ملكية المساهمين الأجانب وأسعار الأسهوم وكما توصلت إلى وجود علاقة متوسطة القويا بين ملكية المساهمين العراقيين وأسعار السهم وهذا يعني بأنه كلما يزداد ملكية المساهمين العراقيين يزداد أسعار الأسهوم والعكس صحيح، واقتربت الدراسة على توفير مصدر مهم للتمويل الاستثماري من قبل الحكومة وهو سوق المال وتوظيف رأس المال المحلي لجذب الاستثمارات الأجنبية وكذلك الاستعانة بخدمات الخبراء الماليين والفنين في دراسة حالات السوق وتزويد المستثمرين بادوات الاستثمار الحديثة.
 - فيما حاول سعيد ومظلوم (2022) بقياس ومعرفة تأثير التدفق النقدي الحر على القيمة السوقية على عينة مكونة من (6) شركات صناعية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004 - 2019)، وتم قياس صافي التدفقات النقدية كمتغير مستقل (الأرباح قبل الضرائب والفوائد -1- الضريبة) + الاطفاء والاندثار- مصاريف الرأسمالية)، بينما تم قياس القيمة السوقية (سعر الإغلاق السنوي في سعر السهم) في سوق العراق للأوراق المالية كمتغير المعتمد، وتم استخدام عدد من المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية منها اختبار معامل الارتباط والانحدار الخطى البسيط باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab 17)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير معنوي ذو دلالة إحصائية للتذبذب النقدي الحر على القيمة السوقية، واقتربت الدراسة على زيادة التركيز والاهتمام بمفهوم التدفق النقدي الحر من قبل الشركات.
 - قام Al-Khafaji et al., 2022 بتعريف دور المحاسبة الابداعية في زيادة الحصص السوقية وأرباحها في سوق العراق للأوراق المالية ويكون عينة الدراسة من (10) شركات الأكثر تداولاً و(10) شركات الأقل تداولاً المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2015)، تم قياس المحاسبة الإبداعية كمتغير مستقل من خلال (إدارة الأرباح) باستخدام نموذج ميلر 2007 (صافي التدفق النقدي من الانشطة التشغيلية والتغيير في رأس المال العامل)، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد (حجم التداول)، وتوصلت الدراسة إلى أن تطبيق ممارسات المحاسبة الابداعية يؤدي إلى تغيير حجم التداول في أسهوم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، أي هناك نسبة التغيير في حجم التداول كانت إيجابية لبعض الشركات بينما كانت نسبة التغيير في حجم التداول لبعض الشركات سلبية نتيجة ممارسة إدارات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية لتطبيقات المحاسبة الإبداعية، اقتربت الدراسة على إيجاد التوافق بين القواعد والتشريعات والتعليمات المحلية الصادرة من الجهات ذات العلاقة، والسعى على التزام الشركات بتلك القواعد والتشريعات.
 - قام كل من Adnan & Albana, 2023 بدراسة أثر قيود رأس المال على القيمة السوقية لأسهم ويكون عينة الدراسة من (7) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2018)، تم قياس زيادة رأس المال كمتغير مستقل، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد وتم قياسه بإجمالي الأسهوم في سعر السهم، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار تحليل الارتباط والانحدار باستخدام البرامج الإحصائية SPSS وExcel، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط معنوية بين زيادة رأس المال والقيمة السوقية للأسهم، اقتربت الدراسة إلى ضرورة استخدام مقاييس ونمذاج أكثر فاعلية لعدم دقة النتائج التقليدية في قياس التقليبات الكبيرة التي تحدث في البيانات المالية.
 - أوضح Al-Anssari, 2023 العلاقة بين القياس المحاسبي للأدوات المالية بالقيمة العادلة على تغيرات أسعار الأسهوم ويكون عينة الدراسة من (5) مصارف مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2020)، تم قياس القيمة العادلة للأدوات المالية كمتغير مستقل من خلال (صافي الدخل والدخل الشامل)، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد من خلال (أسعار السوق وعوائد السوق)، وتم استخدام المنهج الوصفي لتحليل متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها كاختبار تحليل الانحدار الخطى المتعدد وتحليل الارتباط واختبار آنوفا، توصلت الدراسة أن العلاقة بين أسعار الأسهوم للسوق والدخل الشامل أعلى من العلاقة بين أسعار سوق الأسهم وصافي الدخل بينما كانت العلاقة بين عوائد سوق الأسهم والدخل الشامل

أعلى من العلاقة بين عوائد سوق الأسهم وصافي الدخل، واقتصرت الدراسة إلى ضرورة الاستخدام الأمثل والدقيق لمقاييس القيمة العادلة، وكذلك توجيه المصادر بالالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية المتعلقة بقياس القيمة العادلة.

إن الدراسات السابقة أوضحت بأن هناك عدم تجانس وإختلاف في نتائج العلاقة والأثر بين المتغيرات المحاسبية وسوق العراق للأوراق المالية، وأن محوراهتمام وتركيز أغلب هذه الدراسات كان هو كفاءة وأداء وفعالية سوق العراق للأوراق المالية بتوظيف المؤشرات المتنوعة لقيايسها ومهم المؤشر العام للسوق المالي، القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد العقود المنفذة، عدد الجلسات، عدد الشركات المدرجة، في حين تم قيام المؤشرات المحاسبية حسب هذه الدراسات كالمعايير المحاسبية، المحاسبة الإبداعية، الإبلاغ المالي، إدارة الأرباح، رأس المال العامل، التدفق النقدي، التقارير المستدامة، الإفصاح غير المالي، محاسبة القيمة العادلة، هيكل الملكية، التحفظ المحاسبي، ربحية الأسهم، ملكية الأسهم، المبيعات، القيمة الدفترية للأسهم، حجم الشركة. وبذلك لم يكن هناك إتجاه عام أو إطار ثابت في طبيعة العلاقة والأثر بين المتغيرات المحاسبية والمؤشرات المستخدمة لقياس أداء وتطور سوق العراق للأوراق المالية. ولذلك لا بد أن يكون هناك إستمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل إهتمام أكثر من قبل الباحثين والاكاديميين من أجل معرفة أهم المحددات المالية لسوق العراق للأوراق المالية.

المتغيرات غير المحاسبية وسوق العراق للأوراق المالية:

المتغيرات المالية والنقدية:

هناك العديد من العوامل والمتغيرات المالية والنقدية التي تؤثر على تطور مؤشرات الأسواق المالية كالائتمان المصرفى، الضرائب، النفقات العامة، سعر الفائدة، العرض النقدي، معدل التضخم، سعر الصرف، النفقات الجارية أو الاستثمارية، الإيرادات النفطية.

- ناقش (Asaad, 2014a) اختبار كفاءة القطاع المصرفي على المستوى الضعيف لسوق العراق للأوراق المالية وعينة الدراسة كانت مكونة من (21) مصرف من المصادر المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004-2014)، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews5.1)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها الاختبارات المعلمية والاختبارات اللامعلمية كاختبار ديكى فولر المعدل واختبار فليبس بيرون واختبار واتسون واختبار اندرسون دارلى واختبار كروم فون ميس واختبار جارك بيرا، توصلت الدراسة بأن المصادر المدرجة غير كفؤة على مستوى الضعف، وأن أسعار أسهم المصادر المدرجة لا تعكس جميع المعلومات التاريخية وهذا يعني بالإمكان استخدام أسعار الأسهم الماضية للتنبؤ بأسعار الأسهم المستقبلية لتحقيق الأرباح الغير اعتيادية.

- حاول (Asaad et al., 2015) إلى معرفة اختبار كفاءة سوق العراق للأوراق المالية باستخدام سعر الإغلاق اليومي في سوق العراق للأوراق المالية لعينة مكونة من (923) مشاهدة للفترة الممتدة (2011 - 2014)، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews5.1)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها الاختبارات المعلمية والاختبارات اللامعلمية كاختبار جاكبريا واختبار كولوكوروف سميرنوف واختبار شابيرو وبيلك واختبار ديكى فولر المعدل واختبار فليب فيرون واختبار واتسون واختبار اندرسون دارلى واختبار كروم فون ميس واختبار واختبار الارتباط الذاتي، توصلت الدراسة إلى عدم كفاءة سوق العراق للأوراق المالية على المستوى الضعيف، وهذا يعني بأن السوق تعطي فرصه تحقيق أرباح غير اعتيادية بالاعتماد على الأسعار التاريخية للتنبؤ بالأسعار المستقبلية، واقتصرت الدراسة إلى ضرورة قيام سوق العراق للأوراق المالية بالعمل على ضمان حصول المتعاملين على المعلومات في وقت واحد ومن نفس النوعية لتجنب إعطاء احتمالية فرصه تحقيق أرباح غير اعتيادية.

- أجرى الموسوي والصافي (2017) بدراسة أثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفى في بعض مؤشرات السوق المالى في العراق وتكونت مجتمع الدراسة سوق العراق للأوراق المالية للبيانات الشهرية للفترة الممتدة (2012 - 2016)، حيث تم قياس الائتمان المصرفى كمتغير مستقل، أما مؤشرات السوق المالى كالمتغير المعتمد المتمثل (القيمة السوقية، حجم التداول، المؤشر العام)، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS21)، ومن الأساليب الإحصائية المستخدمة هي معامل الارتباط لييرسون وتحليل الانحدار البسيط واختبار أنوفا، وتوصلت الدراسة إلى عدم وجود علاقة أثر والارتباط ذات دلالات معنوية لمؤشرات الائتمان التداول في السوق المالى، واقتصرت الدراسة إلى ضرورة قيام بتقييم دوري لحركة تداول أسهم الشركات المدرجة في السوق المالى لحذف وإستبعاد الشركات ذات التداول الضعيف من جانب وإدراج أسهم الشركات الجديدة من جانب آخر.

- ناقش باش والقرشي (2017) أثر السياسة المالية في مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية لعدد من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004 - 2014)، تم قياس السياسات المالية كالمتغير المستقل (النفقات العامة، الضرائب)، بينما تم قياس مؤشرات أداء السوق كالمتغير المعتمد (المؤشر العام لأسعار الأسهم، حجم التداول، القيمة السوقية، معدل دوران السهم، عدد الشركات)، وتم استخدام عدد من المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية منها اختبار معامل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Minitab14)، وتوصلت الدراسة إلى أن السياسة المالية تؤثر تأثيراً ضعيفاً في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، حيث ان مؤشر حجم التداول هو الأكثر تأثيراً بالسياسة المالية في حين كانت مؤشر عدد الشركات هو الأقل تأثيراً بالسياسة المالية إلى جانب هيمنة النفقات الجارية على الجزء الأكبر من النفقات العامة، وتوصلت أيضاً إلى ضعف مساهمة الضرائب في الإيرادات العامة كون البلد للاعتماد الكبير على إيرادات النفط، وأقتصرت الدراسة إلى ضرورة

تقليل الفجوة الكبيرة بين النفقات الجارية والنفقات الاستثمارية إلى جانب إجراء تعديلات على النظام الضريبي في العراق ومن ثم زيادة دور السياسة المالية.

في حين قام مسجت (2020) بتحليل أثر متغيرات السياسة النقدية في المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004 - 2017)، وتم قياس متغيرات السياسة النقدية بـ(سعر الفائدة، العرض النقدي ومعدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة)، بينما تم قياس مؤشر لسوق الأوراق المالية من خلال (المؤشر العام لأسعار الأسهم)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار الانحدار الخطي المتعدد وطريقة المربعات الضغرى الاعتيادية (OLS) ومعامل الارتباط باستخدام برنامج Eviews9.5، وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر قوي لمعدل التضخم على المؤشر العام لأسعار الأسهم بينما كانت هذا الأثر منخفضاً لبقية المتغيرات السياسية النقدية (سعر الفائدة، سعر الصرف، العرض النقدي) يرجع سبب هذا الانخفاض إلى الوضع الخاص لسوق العراق للأوراق المالية حيث يتأثر بشكل كبير بعدم استقرار الأوضاع الأمنية والاقتصادية في العراق، واقتصرت الدراسة على ضرورة إجراء تقييم لأدوات السياسة النقدية بالشكل الذي يجعلها مؤثرة وفعالة في الاقتصاد بشكل عام وسوق العراق للأوراق المالية بشكل خاص.

قام الموسوي والحااوي (2020) بدراسة تأثير الاستثمار الأجنبي على سيولة الأسواق المالية، دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2005-2016)، تم قياس الاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل (الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر)، في حين تم قياس سيولة السوق المالي كمتغير معتمد المتمثل في (حجم التداول وعدد الأسهم المتداولة)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار معامل الارتباط الخطي بيرسون ومعامل الانحدار البسيط والمتردود ومعامل التحديد اختبار T واختبار F باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS)، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة ارتباط ذو دلالة إحصائية بين متغيرات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر مع مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ومنها مؤشرات السيولة، واقتصرت الدراسة العمل على تحسين الظروف الاقتصادية والسياسية من أجل توفير البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية بنوعها.

قام الجعفري والبطاط (2020) بدراسة العلاقة بين الأسواق المالية الكفؤة والقيمة السوقية للأوراق المالية لعينة مكونة من (16) مصرف من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2015-2019)، تم قياس الأسواق المالية كمتغير مستقل من خلال أربعة مؤشرات (مؤشر السوق العام، مؤشر عدد الأسهم، مؤشر حجم التداول، مؤشر عدد الشركات)، أما القيمة السوقية للسهم كمتغير المعتمد (سعر الأغلاق)، باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews7) بتوظيف عدد من الأساليب الإحصائية منها نموذج الانحدار للبيانات المقطعة وثلاثة نماذج للبيانات الطويلة وهي (نموذج الانحدار التجمعوي ونموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية) ومعامل الاختلاف، اختبار تحليلاً الارتباط، وتوصلت الدراسة إلى أن المتغير الأكثر تأثيراً في القيمة السوقية هو مؤشر السوق العام والمتغير الذي لم يؤثر على القيمة السوقية هو مؤشر عدد الشركات المتداولة، أقتصرت الدراسة على ضرورة توفير نظم الاتصالات الحديثة ونشر المعلومات مع وجود مؤسسات وساطة مالية كفؤة لسوق العراق للأوراق المالية.

درس عطية وبريهي (2020) قياس وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي على فاعلية سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2006 - 2018)، تم قياس الاستثمار الأجنبي كمتغير مستقل (قيمة الأسهم المشتراء وقيمة الأسهم المباعة من قبل الأجانب)، في حين تم قياس فاعلية السوق كمتغير معتمد (القيمة السوقية، العمق المالي، حجم التداول، نسبة حجم التداول إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشر السوق)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل سكون وتحليل الانحدار نموذج (ARDL) للمربعات الصغرى واختبار جوهانسون للتكميل المشترك ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، واختبار تجانس التباين، واختبار بويند باستخدام التحليل الإحصائي (Eviews7.1)، توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها وفقاً لتحليل سكون الاستثمار الأجنبي ومتغيرات (العمق المالي، مؤشر السوق، القيمة السوقية) عند الفرق الأول ومؤشر السيولة وحجم التداول عند المستوى، بينما أظهرت النتائج بأن هناك تكامل مشترك وعلاقة توازنية طويلة الأجل بين الاستثمار الأجنبي وكل من حجم التداول ومؤشر السيولة، أقتصرت الدراسة إلى تعزيز دور سوق العراق للأوراق المالية في التنمية الاقتصادية من خلال إنشاء أدوات وفرص للاستثمار وتشجيع الإدخار.

درس عكار وناصح (2020) تحديد تأثير سياسة المالية والنقدية على أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2009 - 2018)، وتم قياس السياسة النقدية والمالية كمتغير مستقل بمؤشرات تتمثل (التضخم، سعر الصرف، سعر الفائدة، الدين الحكومي، الإيرادات العامة، النفقات الجارية)، في حين تم قياس أداء سوق العراق للأوراق المالية كمتغير المعتمد المتمثل (القيمة السوقية، حجم التداول، مؤشر السهم) بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (SPSS) وبرنامج (Excel)، إذ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط، توصلت الدراسة إلى نتائج عدة منها، أن هناك تأثير متذبذب لمؤشرات السياسة النقدية والمالية على أداء سوق الأوراق المالية، وأظهرت النتائج أيضاً بأن أقل المؤشرات تأثيراً معنوياً ضمن السياسة النقدية والمالية على أداء سوق الأوراق المالية تمثلت بالإيرادات العامة على حجم التداول فقط ولم تؤثر الإيرادات العامة على المؤشرات الأخرى، بينما أظهرت النتائج على وجود علاقة تأثير معنوية لمؤشر سعر الفائدة على القيمة السوقية، أما سعر

- الفائدة لم يؤثر على المؤشرات المعتمدة الأخرى (حجم التداول، مؤشر الأسهم)، اقترحت الدراسة إلى ضرورة المساهمة في دعم وتطوير الاقتصاد من خلال توفير التمويل اللازم للمشاريع الاستثمارية.
- نافقش (Al-Saor & Al-Jwejatee, 2021) أثر بعض متغيرات السياسة النقدية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (1990 - 2019)، وتم قياس السياسة النقدية من خلال (عرض النقود ومعدل التضخم وسعر الصرف وسعر الفائدة)، بينما تم قياس مؤشر سوق كالمتغير المعتمد (المؤشر العام لأسعار الأسهم). وتم الاعتماد على نموذج (ARCH & GARCH) لقياس العلاقة وهو أحد نماذج تحليل السلسل الزمنية المستخدمة وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار فليب بيرسون لاستقرارية متغيرات الدراسة وتحليل التكامل المشترك ومعامل الارتباط، توصلت الدراسة إلى وجود علاقات إحصائية لمتغير عرض النقود وأن له علاقة طرية في المؤشر المالي وذات تأثير معنوي، أما بالنسبة لكل من (معدل التضخم وسعر الصرف) كان ذات تأثير غير معنوي، بينما كان سعر الفائدة ذات أثر معنوي على المؤشر العام لأسعار الأسهم في العراق، واقتصرت الدراسة على ضرورة قيام السلطات النقدية والمالية بتوفير قاعدة بيانات إحصائية دورية أو سنوية.
 - في حين (Al-Ani & Saker, 2021) بدراسة وتحليل مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ودورها في جذب الاستثمار المالي الأجنبي من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2006 - 2020)، وتم قياس مؤشرات السوق كالمتغير المستقل (ب) (مؤشر عدد الشركات المتداولة، مؤشر عدد العقود المنفذة)، بينما تم قياس الاستثمار الأجنبي المباشر، الاستثمار الأجنبي غير المباشر من حيث عدد الأسهم المتداولة وحجم التداول) باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية، وتوصلت الدراسة ضعف دور السوق المالية في جذب واستقطاب المدخرات والاستثمارات الأجنبية أي عدم كفاءة السوق في جذب الاستثمار إليها، واقتصرت الدراسة ضرورة العمل على الالتزام الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتقديم بياناتها واصحاحها في الوقت المحدد والالتزام بمعايير المحاسبة الدولية عند إعداد القوائم المالية.
 - في حين قام الموسوي وكاظم (2021) بدراسة آلية انتقال أثر السياسة المالية في أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004 - 2019)، تم قياس السياسات المالية كمتغير مستقل (النفقات الجارية، النفقات الاستثمارية، الناتج المحلي الإجمالي، عوائد الضرائب، العجز أو الفائض)، بينما تم قياس أداء السوق كالمتغير المعتمد (المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية) بالاعتماد على المنهج الاستقرائي في التحليل بين متغيرات الدراسة باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (SPSS23) ومنها اختبار التوزيع الطبيعي باستخدام اختبار كولجروف سميرنوف ومعامل الارتباط والانحدار الخطي المتعدد واختبار سبيبية كرانجر، وتوصلت الدراسة إلى أن جميع المتغيرات الدالة في الدراسة هي معنوية إحصائياً باستثناء المتغير (العجز والفائض)، وبالتالي تحقيق الفرضية الخامسة على عدم وجود علاقة ذات تأثير معنوي بين العجز والفائض والمؤشر العام للسوق مع رفض فرضيات عدم للمتغيرات (النفقات الجارية، النفقات الاستثماري، الناتج المحلي الإجمالي، عوائد الضرائب)، وأن المتغير الأكثر تأثيراً هو (عوائد الضرائب)، واقتصرت الدراسة الاعتماد على متغيرات السياسة المالية وتوجهها في تنشيط أداء سوق العراق للأوراق المالية من خلال دعم النفقات بشقيها والأمر الذي يساعد بتنشيط سوق العراق للأوراق المالية.
 - كذلك نافقش مسعود والعزي (2022) أثر تغيرات سعر الصرف في المؤشر العام لأسعار في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2007 - 2021)، تم قياس سعر الصرف (الدينار العراقي) كمتغير مستقل، في حين تم قياس أسعار الأسهم كمتغير معتمد، وتم الاعتماد على منهج الاستقرائي للعلاقة بين متغيرات الدراسة والأسلوب الوصفي والكتي لمعرفة درجة تلك العلاقة بالاعتماد على عدد من المؤشرات المالية والأساليب الإحصائية منها اختبار ديكري فولر لمعرفة مدى استقرارية متغيرات الدراسة واختبار معامل الارتباط الذاتي واختبار التباين، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة هي أن سياسة التغيير في سعر الصرف من قبل البنك المركزي العراقي حتى سنة 2021 أدت إلى خفض قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي وذلك لسد عجز الموازنة العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط، وأقتصرت الدراسة بضرورة التنسيق بين سياسة سعر الصرف والسياسات الاقتصادية في العراق والعمل على استقرار قيمة الدينار العراقي ودعمه ما يعزز الثقة بالاقتصاد العراقي.
 - قام (Al-Jobouri & Al-Zubaidi, 2022) بدراسة أثر تقلبات إيرادات النفط على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004-2021)، حيث تم قياس عائدات النفط (إيرادات النفط) كمتغير مستقل، وتم قياس مؤشرات سوق الأسهم العراقية من خلال (المؤشر العام لأسعار الأسهم، مؤشر حجم التداول، مؤشر عدد الأسهم ومؤشر القيمة السوقية) كمتغير معتمد، تم استخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9) لتحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها معامل الانحدار البسيط ومعامل الارتباط، توصلت الدراسات إلى أن هناك تأثير معنوي مباشر ذو دلالة إحصائية لتقلبات النفط في مؤشرات سوق الأسهم (مؤشر حجم التداول، مؤشر عدد الأسهم ومؤشر القيمة السوقية)، وهذا يدل على أن لإيرادات النفط دور إيجابي ذو دلالة إحصائية في مؤشرات القيمة السوقية وحجم التداول وعدد الأسهم، بينما لا يوجد تأثير لإيرادات النفط على المؤشر العام لأسعار الأسهم، وهذا يدل على أن عائدات النفط لها دور سلبي في المؤشر العام لأسعار الأسهم، اقتصرت الدراسة العمل على زيادة نشاط سوق العراق للأوراق المالية وتنوع أدواته الاستثمارية من خلال التعاون المشترك مع الأسواق المالية الأجنبية والاعتماد أيضاً اعتماد الأنظمة تداول الإلكترونية لرفع كفاءة السوق العراقية لأوراق المالية.

- قام (Majeed, 2022) بدراسة تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي (عرض النقود، سعر الفائدة، سعر الصرف، معدل التضخم) على أداء سوق العراق للأوراق المالية (عدد الأسهم بالسعر الحالي) للفترة الممتدة (2005 - 2021)، باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار نموذج (ARDL) للمربيعات الصغرى وطريقة جوهانسون للتكامل المشترك ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل (ADF) باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews9)، توصلت الدراسة إلى أن كل من عرض النقود وسعر الصرف لها تأثير إيجابي كبير على أداء سوق العراق للأوراق المالية بينما لكل من سعر الفائدة ومعدل التضخم تأثير سلبي كبير على أداء سوق العراق للأوراق المالية، في حين ان هناك علاقة طويلة الأمد بين متغيرات الاقتصاد الكلي وأداء سوق العراق للأوراق المالية وفقاً لنتائج الانحدار (ARDL). واقتصرت الدراسة إبقاء أسعار الفائدة منخفضة لضمان أداء سوق الأسهم بشكل جيد وهذا ضروري لأن أسعار الفائدة لها تأثير سلبي كبير تاريخياً على أداء سوق الأسهم.
- استخدم فاضل وكاظم (2023) نموذج (ARDL) في دراسته لتقييم ومعرفة قيم ودرجات مؤشرات السلامة المصرفية وتأثيرها في المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية لعينة مكونة من (15) مصرف من المصارف الأهلية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2005-2019)، تم قياس مؤشرات السلامة المصرفية كمتغير مستقل (CAMELS) (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، كفاءة الإدارة، الأرباح، السيولة، حساسية السوق)، بينما تم قياس مؤشر السوق كمتغير المعتمد، باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها، دالة الارتباط الجزئي (PACF)، اختبار فيلبس بيرون، نموذج (ARDL) التكامل المشترك لجوهانسن، اختبار الارتباط الذاتي، تحليل التباين (ARCH) باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews9)، وتوصلت الدراسة إلى أن أعلى نسبة تأثير في التغيرات الحاصلة في مؤشر السوق هو عنصر كفاءة الإدارة، ثم يأتي بعدها حساسية السوق، بينما كانت العناصر الأخرى للسلامة المصرفية لها تأثير سلبي، حيث كان التأثير السلبي على التوالي لعناصر السلامة المالية (كفاية رأس المال، جودة الموجودات، الأرباح، السيولة) بارتفاعها تنخفض نقاط المؤشر، اقتصرت الدراسة إلى ضرورة الاهتمام والمراجعة بمؤشر السلامة المصرفية كفاءة الإدارة لفهمها من المؤشرات المهمة التي تتركز عليها باقي المؤشرات.
- إن الدراسات السابقة أوضحت بأن هناك عدم تجانس واختلاف في تنتائج العلاقة والأثر بين المتغيرات المالية وسوق العراق للأوراق المالية، وأن محور اهتمام وتركيز أغلب هذه الدراسات كان هو كفاءة وأداء وفعالية سوق العراق للأوراق المالية بتوظيف المؤشرات المتنوعة لقياسها ومنها المؤشر العام للسوق المالي، القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد العقود المنفذة، عدد الجلسات، عدد الشركات المدرجة، في حين تم قياس المؤشرات المالية حسب هذه الدراسات كالائتمان المصرفى، الضرائب، النفقات العامة، سعر الفائدة، العرض النقدي، معدل التضخم، سعر الصرف، النفقات الجارية أو الاستثمارية، الإيرادات النفطية. وبذلك لم يكن هناك إتجاه عام أو إطار ثابت في طبيعة العلاقة والأثر بين المتغيرات المالية والمؤشرات المستخدمة لقياس أداء وتطور سوق العراق للأوراق المالية. ولذلك لا بد أن يكون هناك إستمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل إهتمام أكثر من قبل الباحثين والاكاديميين من أجل معرفة أهم المحددات المالية لسوق العراق للأوراق المالية.
- **المتغيرات الاقتصادية:**
هناك العديد من العوامل والمتغيرات الاقتصادية التي تؤثر على تطور مؤشرات الأسواق المالية كمؤشر أسعار الاستهلاك، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الذهب، إسهامات الطاقة، معدل التضخم.
- سعت دراسة محمود وهيد (2019) إلى تحديد العوامل الاقتصادية الكلية التي تؤثر في تطور سوق العراق للأوراق المالية باستخدام نموذج (ARDL) للبيانات رباع السنوية للفترة الممتدة (2005-2016)، والمتغيرات المستقلة تمثلت في عوامل الاقتصاد الكلي ومنها (معدل التضخم، مؤشر أسعار المستهلك، أسعار العالمية للنفط الخام، سعر الصرف، إجمالي الإنفاق، معدل الفائدة المصرفى، إجمالي الودائع كنسبة من إجمالي الناتج المحلى)، بينما تم قياس معدل القيمة السوقية كبديل لتطور سوق الأوراق المالية كمتغير المعتمد (نسبة رسملة السوق إلى الناتج الإجمالي)، تم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews10)، وتوظيف تحليل الانحدار نموذج (ARDL) للمربيعات الصغرى واختبار جوهانسون للتكامل المشترك ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل (ADF) واختبار فيلبس بيرون (PP)، واختبار تجانس التباين، توصلت الدراسة إلى تنتائج عدة منها، وجود علاقة طويلة الأجل بين تطور سوق العراق للأوراق المالية والعوامل الاقتصادية الكلية، وأظهرت النتائج أيضاً عدم تأثر حجم سوق العراق للأوراق المالية بكل من معدلات التضخم ومعدلات الفائدة المصرفية، بينما تأثر الإنفاق العام وبشكل عكسي في حجم سوق العراق للأوراق المالية، أما بقية المتغيرات المستقلة (سعر الصرف، أسعار النفط الخام، والتطور المصرفى) توثر بشكل طردي على حجم سوق الأوراق المالية، واقتصرت الدراسة العمل على تحديد أثر كل من سعر الصرف المحلي وأسعار النفط الخام وذلك من خلال تعزيز وارتباط سوق العراق للأوراق المالية بأسواق الأسهم العالمية وإيجاد صندوق سيادي عراقي.
- وفي نفس الفترة درس (Hassan & Sabah, 2019) قياس أثر بعض متغيرات الاقتصاد الكلي على مؤشر أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية لعينة مكونة من (121) مشاهدات للفترة الممتدة (2006 - 2015) باستخدام نموذج ARDL، وتم قياس متغيرات الاقتصاد الكلي كمتغير مستقل (مؤشر أسعار المستهلك، عرض النقود، سعر الصرف، سعر الفائدة- حساب الجاري)، بينما تم قياس مؤشر أسعار الأسهم (سعر الإغلاق) كمتغير المعتمد، تم استخدام المنهج الكمي والوصفي للعلاقة بين متغيرات الاقتصاد الكلي وسوق العراق للأوراق المالية باستخدام تحليل الانحدار المتعدد

- وطريقة للتكامل المشترك ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل واختبار فليبس يبرون باستخدام التحليل الإحصائى (Eviews10)، أظهرت النتائج الدراسة أن هناك علاقة طويلة المدى وقصيرة المدى بين متغيرات الاقتصاد الكلى ومؤشر أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية، أي أن الحساب الجاري وسعر الفائدة كان له أثر إيجابي على مؤشر أسعار الأسهم في حين كان مؤشر أسعار المستهلك وعرض النقود أثر سلبي على مؤشر أسعار الأسهم، بخلاف ذلك لم يظهر سعر الصرف تأثيراً كبيراً على مؤشر أسعار الأسهم في العراق، واقتصرت الدراسة على ضرورة خلف مناخ اقتصادي يعزز الاستقرار الاقتصادي ويدعم نشاطات الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية وذلك من خلال بيئة آمنة ومستقرة.
- سعت (Mustafa, 2020) إلى معرفة تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية الخمسة (سعر النفط، النمو الاقتصادي، سعر الصرف، الاستثمار الجنبي المباشر، معدل الفائدة) على المؤشر العام لسوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2005-2018)، إذ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها المتوسط وتحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط واختبار جاكوبيرا باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews8)، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لكل من أسعار النفط وسعر الصرف على السوق المالي، وعدم معنوية التأثير السلبي لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدل الفائدة مع عدم معنوية التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على سوق العراق للأوراق المالية، واقتصرت الدراسة إلى أن الحكومة العراقية بحاجة إلى تعزيز دور السياسة المالية والنقدية لتحقيق كفاءة السوق وجذب المستثمرين الأجانب للمشاركة في التنمية الاقتصادية للعراق.
 - حدد (Asaad, 2021) التفاعلات بين أسعار النفط وأسعار الذهب وسعر الصرف وسعر الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية قبل انتشارجائحة Covid19 العالمية باستخدام نموذج ARDL لبيانات يومية مقسمة على ثلاثة فترات، عينة كاملة قبل الجائحة من 24 ديسمبر 2018 إلى 3 سبتمبر 2020، وفترة ما قبل الجائحة من 31 ديسمبر 2018 إلى 30 ديسمبر 2019، وكذلك أثناء الجائحة من 27 ديسمبر 2019 إلى 3 سبتمبر 2020 لمعرفة هذه العلاقة بين المتغيرات حسب كل فترة، تم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار الانحدار الخطى التلقائى ومعامل الارتباط واختبار ديكى- فولر المعدل ونموذج (OLS) للمرجعات الصغرى، توصلت الدراسة إلى أنه لا يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة على التوالي لفترة ما قبل الجائحة وفترة الجائحة وما قبل الجائحة، ولا يمكن اتخاذ قرار بشأن العلاقة طويلة المدى بين المتغيرات الدراسة خلال فترة الجائحة وعلاوة على ذلك، توصلت النتائج السببية على المدى القصير إلى أن تأثير سعر النفط وسعر الذهب وسعر الصرف غير مهم في سوق العراق للأوراق المالية، واقتصرت الدراسة الحاجة إلى المزيد من الدراسات والارشادات للتركيز في أداء سوق العراق للأوراق المالية عن طريق تحديد فترات زمنية متسلسلة أطول وخاصة بعد جائحة Covid19 وايضاً للفترة ما بعد اكتشاف اللقاح في بداية (2021).
 - قام (Idan, 2022) بدراسة تأثير أسعار النفط، معدل التضخم، إسهامات الطاقة، إجمالي الناتج المحلي على أداء سوق الأوراق المالية مقاساً بأسعار الأسهم للفترة (2000 - 2021)، باستخدام برنامج التحليل الإحصائي (Eviews9.5)، تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار الانحدار الخطى المتعدد ومعامل الارتباط بيرسون واختبار ديكى فولر المعدل واسهابر بريوش باجان جودفري وعامل الباین لتحديد العلاقة الخطية المتعددة، توصلت الدراسة إلى أن متغيرات الاقتصاد الكلى الأربع تؤثر بشكل كبير على أداء سوق الأوراق المالية، أي أن إجمالي الناتج المحلي وأسعار النفط لهما تأثير إيجابي كبير على أداء سوق الأوراق المالية، بينما كان معدل التضخم واستهلاك الطاقة لهما آثار سلبية كبيرة على أداء سوق الأوراق المالية، واقتصرت الدراسة يجب على الاقتصاد الذي سعى إلى توسيع عملياته على قطاعات التصنيع والصناعة والخدمات، يجب أن تضع الحكومة استراتيجيات للتخفيف من آثار السلبية لمتغيرات الاقتصاد الكلى ذات التأثير السلبي.
 - أوضح (Al-Shimari et al., 2022) تأثير تقلبات أسعار الصرف على أبرز مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية (القيمة السوقية، حجم التداول) ويكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2009 - 2019)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار المتعدد وطريقة جوهانسن للتكمال المشترك ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل ونموذج (OLS) للمرجعات الصغرى باستخدام برنامج (Eviews9.5)، من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة بأن هناك علاقة طويلة متبادلة الامد وذات الاتجاهين بين سعر الصرف العراقي ومؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، مع وجود عدم توازن على المدى القصير
 - قام كل من الشرع والجنابي (2023) بدراسة أثر التضخم في أداء سوق العراق للأوراق المالية (القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الأسهم، معدل دوران الأسهم) للفترة الممتدة (2007 - 2018)، إذ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها معامل الانحدار ومعامل الارتباط باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS 26)، وتوصلت الدراسة إلى أن معدل التضخم له أثر معنوي على معدل دوران الأسهم في السوق، بينما لا يوجد أثر لباقي مؤشرات السوق (القيمة السوقية، حجم التداول، عدد الأسهم)، واقتصرت الدراسة إلى رفع قيمة العملة المحلية وزيادة القوة الشرائية للمستهلك مما يساهم في القضاء على ظاهرة ارتفاع أسعار السلع، وفضلاً عن تطوير الإمكانيات المالية في السوق المالي لتحقيق قدر كافٍ من الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني.
- إن الدراسات السابقة أوضحت بأن هناك عدم تجانس واختلاف في نتائج العلاقة والأثر بين المتغيرات الاقتصادية وسوق العراق للأوراق المالية، وأن محور اهتمام وتركيز أغلب هذه الدراسات كان هو كفاءة وأداء وفعالية سوق العراق للأوراق المالية بتوظيف المؤشرات المتنوعة لقياسها ومنها المؤشر العام للسوق المالي، القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد العقود المنفذة، عدد الجلسات، عدد الشركات

المدرجة، في حين تم قياس المؤشرات الاقتصادية حسب هذه الدراسات كمؤشر أسعار الاستهلاك، أسعار النفط، الناتج المحلي الإجمالي، أسعار الذهب، أسهالك الطاقة، معدل التضخم. وبذلك لم يكن هناك إتجاه عام أو إطار ثابت في طبيعة العلاقة والأثر بين المتغيرات الاقتصادية والمؤشرات المستخدمة لقياس أداء وتطور سوق العراق للأوراق المالية. ولذلك لا بد أن يكون هناك استمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل إهتمام أكثر من قبل الباحثين والأكاديميين من أجل معرفة أهم المحددات الاقتصادية لسوق العراق للأوراق المالية.

المتغيرات الأخرى (السياسية والاجتماعية):

هناك العديد من العوامل والمتغيرات السياسية والاجتماعية التي تؤثر على تطور مؤشرات الأسواق المالية كالاستقرار السياسي، الانتخابات البرلمانية، الفساد، الإرهاب، الصراعات الداخلية، الأزمة المالية، انتشار كورونا.

- حيث حدد نعمة وعبيد (2018) تقييم أداء سوق العراق للأوراق المالية في ظل الخسائر المادية للإرهاب ويكون مجتمع الدراسة من (10) مصرف من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2010-2015). تم قياس مؤشر الإرهاب كمتغير مستقل على أربعة مؤشرات (عدد القتلى، عدد الجرائم، عدد العمليات الإرهابية، حجم خسائر المادية) حيث ركزت هذه الدراسة على المؤشر الفرعى (الخسائر المادية لمؤشر الإرهاب)، أما مؤشرات السوق كمتغير المعتمد (مؤشر عدد الجلسات، مؤشر عدد الصفقات، مؤشر حجم التداول، مؤشر القيمة المتداولة)، تم الاعتماد على منهج الاستقرائي في التحليل بين متغيرات الدراسة، وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائى (Eviews7)، وبرنامج (Excel)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار معامل الارتباط الخطى بيرسون، تحليل الانحدار البسيط ومعامل التحديد، وتوصلت الدراسة أن مؤشر حجم الخسائر المادية هي من أهم مؤشرات في القوة التأثيرية، إذ تفسر ما قيمته (%86) من التغيرات في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية تعود له، هذه نتيجة منطقية كون مؤشر الخسائر المادية هي ذات تأثير مباشر على الوضع الاقتصادي ولاسيما في ما شهدته أعوام الدراسة من خسائر ناجمة من اندلاع الحروب وتخريب للبنية التحتية للمرافع العامة للدولة فضلاً عن المناطق التجارية الهامة أما النسبة الباقية والبالغة (14%) فتعود لمساهمة متغيرات أخرى، اقتربت الدراسة ينبعش السوق بينما يتم التغلب على عدم الاستقرار السياسي والهجمات الإرهابية حيث أن إدخال المزيد من الخطط والتحسينات في عمل سوق تقلل الفجوة بين نشاط سوق والأوضاع الأمنية.
- تهدف دراسة العتاي (2019) التعرف على مدى تأثير حجم تداول غير العراقيين للأسهم في سوق العراق للأوراق المالية على حجم الاستثمار المالي الكلي في السوق للفترة الممتدة (2009 - 2015). تم قياس حجم تداول غير العراقيين كمتغير مستقل (عدد الأسهم المشتراء، عدد الأسهم المباعة)، بينما تم قياس مؤشرات أداء السوق للأوراق المالية كمتغير المعتمد من خلال (حجم التداول)، تم استخدام البرنامج (Excel)، في توظيف عدد من الأساليب الإحصائية منها معامل الانحدار الخطى البسيط ومعامل الارتباط، وتوصلت الدراسة على وجود تأثير إيجابي لحجم التداول لغير العراقيين في حجم الاستثمار المالي رغم وجود انخفاض حاد في حجم هذا التداول، اقتربت الدراسة أن يتم تشجيع الاستثمار الأجنبي من أجل معالجة الانخفاض الحاد في حجم تداول المستثمرين الأجانب في سوق العراق للأوراق المالية وذلك لما لها من الأهمية على مستوى الاقتصاد العراقي ككل وسوق بصورة خاصة.

- أوضح (Asaad & Marane, 2020) مدى تأثير الفساد والإرهاب والاستقرار السياسي وأسعار النفط على مؤشر سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2005 - 2019)، إذ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط واختبار جارك بيرا واختبار ARCH واختبارات طبيعية ومتحدة الخطية باستخدام برنامج SPSS وExcel، توصلت الدراسة إلى أن مستوى الفساد والنشاطات الإرهابية متغير الاستقرار السياسي إيجابي بشكل ملحوظ في سوق العراق للأوراق المالية، في مقابل كان متغير سعر النفط يؤثر سلبياً وبشكل كبير على سوق العراق للأوراق المالية، مما يعني أن مستويات الفساد منخفضة، وانخفاض الأنشطة الإرهابية والمزيد من الاستقرار في النظام السياسي له تأثير قوي على تطور سوق العراق للأوراق المالية، اقتربت الدراسة أن يكون تطوير السوق ممكناً من خلال تنفيذ سياسات واستراتيجيات للتغلب على الفساد المرتفع باستخدام الشفافية، والحد من الأعمال الإرهابية من خلال خلف بيئة سياسية مستقرة، وسياسات الحكومة الرشيدة لجذب المزيد من الاستثمار الأجنبي وتعزيز التنمية الاقتصادية وانعوامل مثل الفساد والإرهاب يجعل النظم الاقتصادية والسياسية غير مستقرة وأن يكون لها تأثير سلبي على أداء سوق العراق للأوراق المالية، ونتائج هذه الدراسة ما هي الا تأكيد لما تم ذكره من قبل دراسة اخرى حول ما يشهده الاقتصاد المحلي والنظام المالي والمصرفي والبيئة الاستثمارية في العراق (Marane & Asaad, 2014).

- بينما سعت دراسة (Jabarin et al., 2019) إلى معرفة تأثير عوامل الاقتصاد الكلي والآحداث السياسية على عوائد مؤشر سوق فلسطين وعمان للأوراق المالية، للبيانات شهرية للفترة الممتدة (2011-2017) بنسبة سوق فلسطين بينما بيانات شهرية لسوق عمان للفترة الممتدة (2007-2017)، والمتغيرات المستقلة تمثلت في عوامل الاقتصاد الكلي ومنها (ميزات التجاري، مؤشر الانتاج، مؤشر أسعار المستهلك، سعر الصرف، إجمالي الناتج المحلي)، بينما تم قياس عوائد مؤشر السوق كمتغير المعتمد (الاغلاق الشهري)، تم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها وتوظيف عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار واختبار ARCH ومعامل الارتباط واختبار ديكى فولر المعدل (ADF)، توصلت الدراسة إلى أن عوامل الاقتصاد الكلي والأحداث السياسية لها تأثير كبير على فلسطين وعوائد سوق عمان للأوراق المالية، تعتبر كل من أسواق فلسطين وعمان غير فعالة.

- ناقش المفرجي والصانع (2022) أثر كوفيد - 19 في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة من كانون الثاني (2020) حتى حزيران (2022) لعينة مكونة من (477) مشاهدة لكل متغيرات الدراسة، تم قياس جائحة كورونا كمتغير مستقل المتمثلة (الاصابات الجديدة بجائحة كورونا، الاصابات الكلية، الوفيات الكلية لكل مليون نسمة)، إضافة إلى متغيرات الرقابة (سعر الصرف، سعر النفط، سعر الذهب)، في حين تم قياس أداء سوق العراق للأوراق المالية كمتغير المعتمد المتمثل (مؤشر العام لأسعار الأسهم)، تم استخدام الأسلوب التحليل في صياغة الفرضيات واختبارها بالاعتماد على البرنامج الإحصائي (Eviews10)، اذ تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها تحليل الانحدار الذاتي (ARDL)، ومعامل الارتباط، اختبار فليبس بيرتون، اختبار التكامل المشترك، اختبار التوزيع الطبيعي، اختبار تباين (ARCH)، توصلت الدراسة إلى نتائج عده منها، أن لجائحة كورونا آثار سلبية في اقتصاديات الدول وذلك من خلال تأثيرها في أسواق الأوراق المالية والناتجة عن الأعداد المتزايدة من الإصابات والوفيات أن الوفيات الكلية لكل مليون نسمة تأثير معنوي سلبي في مؤشر العام لأسعار الأسهم، حيث يشير إلى زيادة الوفيات الكلية لكل مليون نسمة بجائحة كورونا تعمل على خفض مستويات المؤشر، اقتربت الدراسة بأنه على المستثمرين الأخذ بنظر الاعتبار تأثير المخاطر المتطرفة في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية ضمن صياغة استراتيجيات الاستثمار الخاصة حتى يمكنهم من إتخاذ قرارات استثمارية أفضل.
- إن نعمه وعبيدي (2023) قام بتحليل المخاطرة السياسية من خلال مؤشر الإرهاب وأثره في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية لعينة مكونة من (10) مصرف من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2010-2015، تم قياس مؤشر الإرهاب من خلال مؤشرات (عدد العمليات الإرهابية، عدد القتلى، عدد الجرحي، حجم خسائر المادية) كمتغير مستقل، حيث ركزت هذه الدراسة على المؤشر الفرعي (عدد القتلى مؤشر الإرهاب)، أما مؤشرات السوق كالمتغير المعتمد متمثلة بـ(مؤشر عدد الجلسات، مؤشر عدد الصفقات، مؤشر حجم التداول، مؤشر حجم القيمة المتداولة)، وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Excel)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية والمالية قبل وبعد دخول التنظيم الإرهابي داعش للعراق، منها اختبار معامل الارتباط الخطي بيرسون، تحليل الانحدار البسيط ومعامل التحديد، وتوصلت الدراسة بأن مؤشر عدد القتلى يؤثر معنويًا وبنسبة (49%) وهي نسبة ما يفسره عدد القتلى من التغيرات التي تطرأ على مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، أما النسبة الباقية (51%) تعود لمساهمة المتغيرات الأخرى التي تؤثر على تلك المؤشرات وبعيدًا عن مؤشرات الإرهاب، اقتربت الدراسة على وضع برامج خاصة ومتخصصة من شأنها التعرف على التغيرات الناتجة عن الهجمات الإرهابية التي تحدث سريعًا وذلك من أجل إتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار النسي لعمل السوق والمحافظة على الاستثمارات.
- قام (Asaad et al., 2023) بدراسة تأثير صادرات النفط والقضايا السياسية على سوق العراق للأوراق المالية للفترة الممتدة (2004-2021) باستخدام تحليل التكامل المشترك، حيث تم قياس جائحة Covid19، الأزمة المالية، الإرهاب، الانتخابات البريطانية، صادرات النفط عندما يكون الصادرات أكثر من ثلاثة ملايين ونصف برميل يومياً، أسعار النفط عندما تكون أكثر من مئة دولار للبرميل الواحد، الصراع الداخلي مقامًا بالتوتر بين إقليم كوردستان والعراق الفيدرالي كمتغيرات مستقلة، بينما تم قياس أداء سوق الأوراق المالية (سعر الإغلاق) كمتغير المعتمد، وتم تحليل بيانات متغيرات الدراسة واختبار فرضياتها بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي (Eviews12)، وتم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية منها اختبار الانحدار الخطي المتعدد ومعامل الارتباط ونموج للمربعات الصغرى، توصلت الدراسة إلى أن (الصراع الداخلي، صادرات النفط، وأسعار النفط)، لها تأثير كبير على مؤشر سعر الإغلاق لسوق العراق للأوراق المالية، بينما كل من (جائحة Covid19، الانتخابات البريطانية، الأزمة المالية، الإرهاب) ليس لها تأثير على مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، واقتربت الدراسة بأنه من الممكن الاستفادة من نتائج الدراسة من قبل متخذي السياسات استخدامها والحكومة والمستثمرين والمشرفين للسيطرة على مخاطر سوق العراق للأوراق المالية.
- إن الدراسات السابقة أوضحت بأن هناك عدم تجانس واختلاف في نتائج العلاقة والتأثير بين المتغيرات السياسية والاجتماعية وسوق العراق للأوراق المالية، وأن محور اهتمام وتركيز أغلب هذه الدراسات كان هو كفاءة وأداء وفعالية سوق العراق للأوراق المالية بتوظيف المؤشرات المتنوعة لقياسها ومنها المؤشر العام للسوق المالي، القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم، حجم التداول، عدد الأسهم المتداولة، عدد العقود المنفذة، عدد الجلسات، عدد الشركات المدرجة، في حين تم قياس المؤشرات السياسية والاجتماعية حسب هذه الدراسات كالاستقرار السياسي، الانتخابات البريطانية، الفساد، الإرهاب، الصراعات الداخلية، الأزمة المالية، انتشار كورونا. وبنذلك لم يكن هناك إتجاه عام أو إطار ثابت في طبيعة العلاقة والتأثير بين المتغيرات السياسية والاجتماعية وغيرها والمؤشرات المستخدمة لقياس أداء وتطور سوق العراق للأوراق المالية. ولذلك لا بد أن يكون هناك استمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل إهتمام أكثر من قبل الباحثين والاكاديميين من أجل معرفة أهم المحددات الاقتصادية لسوق العراق للأوراق المالية.

الاستنتاجات:

في الختام، أثبتت الدراسات السابقة حول تأثير بعض العوامل المحاسبية والمالية والاقتصادية والسياسية على السوق المالي في العراق، وخاصة بعد التأكيد من دور وتأثير بعض هذه المحددات على السوق المالي في العراق على الرغم من حداثة إنشاء السوق وعمرها القصير مقارنة مع بعض الأسواق المالية الأخرى في الشرق الأوسط. تظهر نتائج المراجعة للدراسات بعدم وجود اتجاه ثابت في تأثير بعض العوامل والمتغيرات المحاسبية على أداء وتطور مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية بتوظيف المؤشرات المتنوعة لقياسها ومنها المؤشر العام للسوق المالي، القيمة السوقية، معدل دوران الأسهم، حجم التداول،

عدد الأسهم المتداولة، عدد العقود المنفذة، عدد الجلسات، عدد الشركات المدرجة، وبذلك لم تكن العلاقة حاسمة بين هذه المتغيرات وأداء السوق من ناحية، مع عدم وجود نتائج متفق عليها أيضاً في تأثير بعض العوامل والمتغيرات غير المحاسبية كالمالية والاقتصادية والسياسية على أداء وتطور مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية، لذلك تقترح الدراسة على الباحثين للعمل على اكتشاف بشكل أوسع لمعرفة أثر محددات سوق العراق للأوراق المالية. لذلك حاولت هذه الدراسة إلى المساهمة في الجانب النظري من خلال معرفة محددات السوق المالي في العراق لتوفير المعلومات الضرورية لإدارة السوق لمعرفة ومعالجة المحددات وجعل السوق تعمل بكفاءة وفعالية أكبر. وكذلك تقترح الدراسة بأن يكون هناك استمرارية في البحث ودراسة هذه العلاقة في المستقبل وأن تكون محل اهتمام أكثر من قبل الباحثين والأكاديميين من أجل معرفة أهم هذه المحددات لسوق العراق للأوراق المالية.

المراجع:

- الإمام، صلاح الدين محمد أمين. (2018). مؤشرات الربحية وتأثيرها في الأسعار السوقية للأسهم - دراسة تحليلية. مجلة الإدراة والاقتصاد: 41(117): 58-70.
- باش، عياد محمد علي والقرشي، محمد جاسم شهيد. (2017). أثر السياسة المالية في مؤشرات أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2004-2014)، مجلة كلية الإدراة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية: 9(2): 186-208.
- التقارير السنوية لسوق العراق للأوراق المالية للفترة (2011-2022).
- التلبياني، شادي اسماعيل والذوب، طارق عبد العزيز (2020). دراسة أثر الصدمات الإيجابية والسلبية على تقلبات عوائد بورصة الكويت وسوق دبي المالي باستخدام نماذج عائلة GARCH. /المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال: 3(11): 638 - 650.
- الجعفرى، هبة عامر عيسى والبطاط، متظر فاضل سعد. (2020). الأسواق المالية الكفؤة وأثرها في القيمة السوقية للأوراق المالية - دراسة تطبيقية. مجلة الاقتصادي الخليجي: 36(45): 201-251.
- خضير، ضياء زامل وعبد، علي جبار. (2022). التحفظ المحاسبي وأثره على القيمة السوقية - دراسة تطبيقية. مجلة العلوم الإدارية العراقية: 4(2): 1-22.
- راضي، حسن هادي كهو واحمد، حوراء عبد الامير. (2020). الإفصاح غير المالي وانعكاسه على القيمة السوقية - دراسة تطبيقية. مجلة الريادة للمال والأعمال، 1(1): 96-109.
- السعادي، علاء عبد الحسين صالح. (2014). أثر تدفقات النقدية على القيمة السوقية للشركات العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. مجلة القيادية للعلوم الإدارية والاقتصادية: 16(1): 137-148.
- سعيد، بلال نوري ومظلوم، سارة اسماعيل. (2022). التدفق النقدي الحر وتأثيره في القيمة السوقية لمنشآت الأعمال - دراسة تطبيقية، مجلة الريادة للمال والأعمال: 3(13): 233-245.
- الشرع، عقيل شاكر عبد والجنابي، حسام محمد جبار. (2023). أثر التضخم في أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة (2007-2018). مجلة مركز دراسات الكفؤة: 1(68): 35-66.
- العتابي، حسين عاشور. (2019). أثر تداول أسهم غير العراقيين في الاستثمار المالية - دراسة تطبيقية. مجلة دراسات محاسبية ومالية: 14(47): 74-84.
- عطية، قحطان لفتة وبربي، فارس كريم. (2020). تحليل وقياس أثر الاستثمار الأجنبي على فاعلية سوق العراق للأوراق المالية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية: 16(52): 273-294.
- عكار، زينب شلال وناصح، عادلة حاتم. (2020). أثر السياسة المالية والنقدية على اداء سوق العراق للأوراق المالية- دراسة تطبيقية. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والادارية: 12(30): 91-113.
- علي، عباس فاضل. (2019). إدارة الأرباح في المصادر الخاصة وأثرها على القيمة السوقية - دراسة تطبيقية. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية: 9(3): 54-70.
- عيسى، سيروان كريم، سعيد، فيان سليمان حمه واحمد، موسى دلي. (2017). دور مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على كفاءة سوق أوراق المالية من وجهة نظر مراقبى الحسابات فى أقليم كوردستان العراق - دراسة استطلاعية. مجلة جامعة التنمية البشرية: 3(2): 312-332.
- فاضل، عادل منصور وكاظم، ياسمين سليم. (2023). استخدام نموذج ARDL لقياس أثر مؤشرات السلامة المصرفية في مؤشر سوق العراق للأوراق المالية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية: 71: 175-187.
- كاظم، صلاح جياد ومحمد، بكر ابراهيم. (2021). العلاقة بين مكونات هيكل المثلية والقيمة السوقية في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولي - دراسة تطبيقية. مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية: 13(40): 382-398.
- محمد، هيثم علي واحمد، رشا عدنان. (2014). دور المعايير المحاسبية الدولية في رفع كفاءة عمل سوق العراق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية: العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الخامس: 307-334.
- محمود، حاتم فهد وفهد، ايسر ياسين. (2019). المحددات الاقتصادية الكلية لتطور سوق العراق للأوراق المالية. مجلة دراسات اقتصادية: 41: 79-96.

- المرياني، مجید عبدالحسين هاتف. (2011). أثر العلاقة بين بعض المتغيرات المحاسبية وحجم التداول في القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية. *المجلة العربية للمحاسبة*: 15(2): 55-78.
- مسجت، فايزرة حسن. (2020). تحليل أثر متغيرات السياسة النقدية في المؤشر العام لأسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للمدة (2004-2017). *مجلة العلوم الاقتصادية*: المجلد 15(56): 156-173.
- مسعود، شيماء عبد الصاحب والعزي، نصر حمود. (2022). أثر تغيرات سعر الصرف في مؤشر أسعار الأسهم في سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2007-2021. *مجلة كلية الادارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية*: المجلد 14(4): 55-69.
- المفرجي، خضرير احمد حميد والصانع، نمير امير جاسم. (2022). أثر كوفيد - 19 في بعض مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية. *مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية*: 8(8): 233-259.
- مهدي، مها عبد الكريم والإمام، صلاح الدين محمد أمين. (2022). تأثير ملكية أسهم الشركات في أسعار أسهمها - دراسة تطبيقية. *مجلة كلية مدينة العلم الجامعية*: 14(1): 91-105.
- الموسوي، حيدر يونس والحلاوي، آيات صالح. (2020). تأثير الاستثمار الأجنبي على سيولة الأسواق المالية - دراسة تطبيقية. *مجلة العراقية للعلوم الإدارية*: 16(64): 46-74.
- الموسوي، حيدر يونس والصافي، حسين احمد. (2017). أثر تغيرات مؤشرات الائتمان المصرفي في بعض مؤشرات السوق المالي في العراق - دراسة تحليلية. *مجلة الادارة والاقتصاد*: 6(22): 159-181.
- الموسوي، سيف ثائر حسين وكاظم، حسين جواد. (2021). قنوات إنتقال أثر السياسة المالية في أداء سوق العراق للأوراق المالية للفترة 2004-2019. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية*: 66: 111-133.
- نعمه، نعم حسين وعبد، وجдан حسين. (2018). تقييم أداء سوق العراق للأوراق المالية في ظل الخسائر المادية للإرهاب للفترات 2010-2015. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*: 13(42): 125-142.
- نعمه، نعم حسين وعبد، وجدان حسين. (2023). تحليل مؤشر الإرهاب "عدد القتلى" واثره في مؤشرات سوق العراق للأوراق المالية - دراسة تطبيقية. *مجلة العراقية للعلوم الإدارية*: 13(54): 192-224.
- وهاب، اسعد محمد علي، حميدي، كرار سليم وناجي، ماهر. (2019). تأثير معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولي في العوائد السوقية للأسهم وانعكاسها على القرارات الاقتصادية للمستثمرين - دراسة تطبيقية. *مجلة الادارة والاقتصاد*: 8(32): 154-177.

Abdul Rahma, N. G., Shibli, A. T., & Salih, J. I. (2021). *The effect of using fair value accounting in activating the Iraq stock market: A field study on companies registered in the Iraqi market for financial markets*. Proceeding of 2nd international Multi-Disciplinary Conference Theme: Integrated Sciences and Technologies, IMDC-IST 2021, 7-9 September 2021, Sakarya, Turkey, EAI. <https://eudl.eu/doi/10.4108/eai.7-9-2021.2315376>

Adnan, M. H., & Albana, M. N. (2023). The Effect of Capital Restrictions on The Market value of The Stocks of A Sample of Iraq Banks. *International Journal of Research in Social Sciences & Humanities*, 12(4), 1062-1083. <https://doi.org/10.37648/ijrssh.v12i04.056>

Al Anssari, M. A. (2023). The impact of accounting measurement of financial instruments at fair value on stock prices changes for Bank: An Empirical Study on Companies Listed Iraq Stock Exchange. *International Journal of Professional Business Review*, 8(4), 01-20. <https://doi.org/10.26668/businessreview/2023.v8i4.1234>

Al-Ani, E. M. A., & Saker, M. K. (2021). Analysis of Iraq Stock Exchange indicators and their role in attracting foreign financial investment. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 17(56), 344-358.

Al-Dulaimi, A. A. K., Al Mamoori, M. A. J., & Al-Khafajy, E. J. (2020). The impact of sustainability reporting on profitability in Iraq stock exchange: Role of the Transparency as Modreating Variable. *International Journal of Supply Chain Management*, 9(5), 1717-1723.

Aljawaheri, B. A., Ojah, H. K., Machi, A. H., & Almagtome, A. H. (2021). COVID-19 lockdown, earnings manipulation and stock market sensitivity: An Empirical Study in Iraq. *Journal of Asian Finance, Economics and Business*, 8(5), 0707-0715.

Al-Jobouri, B. M. A., & Al-Zubaidi, M. K. A. (2022). The impact of fluctuations in oil revenues on the Iraq stock market indices for the period (2004-2021). *Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences*, 24(3), 756-773.

Al-khafaji, A. A. K., Mustafa, R. F., & Alsaalim, F. H. A. (2022). The role of creative accounting in increasing the marketing of shares and their profits in the Iraq stock exchange. *Periodicals of Engineering and Natural Sciences*, 10(2), 323-335. <http://dx.doi.org/10.21533/pen.v10i2.2886>

Alsaor, L. B. B., & Al-Jwejatee, A. F. A. (2021). The effect of some monetary policy variables on the Iraq stock market index for the period 1990-2019 using ARCH models. *Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences*, 17(56), 285-300.

Al-Shimari, K. K. J., Reda, R. R., & Hamood, Q. M. (2022). Analysis of the relationship between the exchange rate and stock market indicators: Evidence from Iraq. *Technium Social Sciences Journal*, 29(1), 285-296.

- Asaad, A. Z. (2014a). Testing the bank sector at weak form efficiency in Iraq Stock Exchange for period (2004-2014): An empirical study. *Journal of Economic Sciences*, 10(37), 57-80.

Asaad, A. Z., Marane, B. M., Omer, A. M. (2015). Testing the efficiency of Iraq Stock Exchange for period (2010-2014): An empirical study. *Journal of University of Duhok*, 18(1), 378-398.

Asaad, Z. (2014b). The economic determinants of foreign direct investment inflow in Iraq for the Period (2004-2011). *Journal of University of Duhok*, 17(1), 192-217.

Asaad, Z. A. (2021). Oil Price, Gold Price, Exchange Rate and Stock Market in Iraq Pre-During COVID19 Outbreak: An ARDL Approach. *International Journal of Energy Economics and policy*, 11(5), 562-571.

Asaad, Z. A., Al-Delawi, A. S., Fatah, O. R., & Saleem, A. M. (2023). Oil Export, Political Issues, and Stock Market Nexus. *International Journal of Energy Economics and Policy*, 13(1), 362-373. <https://doi.org/10.32479/ijep.13867>

Asaad, Z. M., & Marane, B. M. (2020). Corruption, Terrorism and the stock market: The Evidence from Iraq. *Journal of Asian Finance Economics and Business*, 17(10), 629-639. <https://doi.org/10.13106/jafeb.2020.vol7.no10.629>

Hassan, K. G., & Sabah, W. (2019). Measuring the impact of some macroeconomic variables on the stock price index in the Iraq Stock Exchange for the period (2006-2015). *Academic Journal of Nawroz University*, 8(4), 93-106. <https://doi.org/10.25007/ajnu.v8n4a441>

Idan, A. M. (2022). Effect of Oil Price, Inflrate Rate, Energy Consumption, Gross Domestic Product on Stock Market Performance of Iraq Stock Exchange. *Cuadernos de Economia (Spanish Journal of Economics and Finance)*, 45(128), 45-52.

Jabarin, M, Nour, A., & Atout, S. (2019). Impact of Macroeconomic Factors and Political Event on The Market Index Returns at Palestine and Amman Stocks Markets (2011-2017). *Investment Management and Financial Innovations*, 16(4), 156-167. [https://doi.org/10.21511/imfi.16\(4\).2019.14](https://doi.org/10.21511/imfi.16(4).2019.14)

Majeed, B. N. (2022). The effect of macroeconomic variable on stock exchange market performance: Iraq Stock Exchange Market as an Example. *Journal of Kurdistan for Strategic Studies*, 3, 207-228. <https://doi.org/10.54809/jkss.vi3.96>

Marane, B. M. (2022). Iraq stock exchange performance determinants: A literature review. *Technium Social Sciences Journal*, 31, 397-407. <https://doi.org/10.47577/tssj.v31i1.6368>

Marane, B. M., Asaad, Z. (2014). Analysis of the Bank's Ability which are Operating in the Kurdistan Region of Iraq to Meet the Investment Law. *Economic Sciences*, 9(35), 39-71.

Mustafa, H. M. (2020). The impact of some macroeconomic variables on the general index of the Iraq Stock Exchange Duration (2005-2018): An applied study. *Academic Journal of Nawroz University*, 9(4), 105-116. <https://doi.org/10.25007/ajnu.v9n4a917>

Nour, A. I., Essa, S. K., & Ahmed, D. M. (2016). Deficiencies in accounting standards and impact on the creation of financial crises and collapses study: Exploratory to the opinions of a sample of academics and Auditors in Kurdistan Region. *Zanco Journal of Humanity Sciences*, 20(5), 407-427.

Yaba, J. A., Nour, A. I., & Osman, F. N. (2020). The impact of strategic audit dimensions in reducing cases of financial fraud: An analytical exploratory study of opinions of administrative and financial managers in a sample of corporations in the Kurdistan Region/ Iraq. *Zanco Journal Humanity Sciences*, 24(2), 88-109.